

255647

109721



البيان

الذي القاه وزير الخارجية في البرلمان

بشأن

فلسطين

הודעתו

של

מזכיר המדינה לענייני-חוץ בפרלמנט

על

פלשתינה (א"י).

SAC

DS

11907

.B488

1945

PAL

S
D
11
.B
19
P

بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية لفلسطين

وزير الخارجية (مستر ارنست بيفن) : أود ، باذن المجلس ، ان القى البيان التالى :-

ما فتئت حكومة جلالاته تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبعثها الاضطهاد النازى فى المانيا ، والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الا يستطيع البت نهائيا فى مصير عدد كبير من الناس ، من شتى العناصر ، ممن كانوا هدفا لهذا الاضطهاد ، الا بعد ان تستقر الاحوال فى اوروبا . ان مصيبة ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم عدد كبير من اليهود ، ليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتتخذ حكومة جلالاته كافة التدابير التى يتسنى لها اتخاذها ، محاولة فى ذلك تحسين حالة هؤلاء الناس السيء الحظ ، المنكودى الطالع . فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى ، ولا يسعنا ان نقبل النظرية القائلة بوجود اجلاء اليهود عن اوروبا ، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية فى تلك البلدان ، دون ما تمييز ، وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب فى سبيل استعادة رفاه اوروبا وازدهارها . حتى اننا بعد ان نكون قد قمنا بكل ما فى وسعنا فى هذا الصدد لن نكون قد اتينا بحل للمشكلة برمتها .

لقد تقدمت الينا فى الآونة الاخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق الى فلسطين ، فلسطين وان كانت تستطيع المساهمة فى ذلك ، ليس بوسعها ، بعد ذاتها ، ان تهيب الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها . وحكومة جلالاته شديدة الرغبة فى استجلاء جميع امکانات التى تؤدى الى تهيئة فرصة موآتية لليهود يستطيعون معها النهوض والانتعاش .

ان مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة ، فى صميمها . فصك الانتداب على فلسطين ، يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع اليهود على الاحتشاد فى الارض ، مع ضمان عدم الحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الاخرى من جراء ذلك ، وعلى هذا ، فان حكومة جلالاته تضطلع بالتزام مزدوج ، ازاء اليهود من الناحية الواحدة ، وازاء العرب من الناحية الاخرى .

ولقد كان الافتقار الى تفسير جلى صريح لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسى لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية . فقد بذلت حكومة جلالاته كل جهد للتوصل الى تدبير يتمكن العرب واليهود معه من العيش معا بسلام ووثام ، والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها ، بيد ان جميع هذه الجهود باءت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف المتواصل بين العنصرين ، وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة واخرى باضطرابات خطيرة .

ولا مندوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو انه منذ ان عمل بنظام الانتداب ، استحال ايجاد اسس مشتركة للتفاهم بين العرب واليهود ، ذلك انه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والمناحي الثقافية ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فان كلا من الشعبين يدعى بفلسطين ، فاحدهما يبنى دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ الف عام ، بينما يستند الآخر فى دعواه الى صلات تاريخية ، مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودى اعطى فى الحرب العالمية الاولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو ايجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين .

ولقد تجاوزت اصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التي نشب فيها ، فلقضية الصهيونية انصار اقوياء في الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا العظمى ، وفي الملكات المستقلة وغيرها ، وقد راع العالم المتمدين تلك الآلام التي تعرض لها ، في السنوات الاخيرة ، يهود اوروبا المضطهدون . ثم اننا اذا نظرنا الى الناحية الاخرى من الصورة نجد ان قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربي بأسره ، كما انها اصبحت ، في الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم في الدين في الهند . وفي فلسطين ذاتها يجثم ، على الدوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب او ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لا بد وان يتردد صداها في افق اوسع مدى . فاعتبارات العدل والانصاف والانسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل ان مثل هذا الاستقصاء ينطوي أيضاً على اعتبارات الوثام الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالتزامات في معالجتها قضية فلسطين ، فهناك الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته ، اضافة اليها التصريحات السياسية العديدة التي صدرت عن حكومة جلالة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية . ثم ان حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تعهدت بان لا يتخذ قرار من شأنه ، في رأيها ، ان يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين ، الا بعد التشاور التام مع العرب واليهود .

وبعد النظر بعين الاعتبار الى الحالة من جميع نواحيها ، والى ما اثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي يمس كلا من العرب واليهود ، قرّر رأي حكومة جلالة ان تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق انكليزية - امريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة يهود اوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث . ويسرني ان يكون في وسعي ان انهي الى المجلس ان حكومة الولايات المتحدة قد لبّت هذه الدعوة .

اما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالة فهي كما يلي :-

(١) فحص الاحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود اليها واستيطانها ، وفي رفاهية الاهالي المقيمين فيها الآن .

(٢) فحص حالة اليهود في الاقطار الاوروبية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشستي ، والتدابير العملية التي اتخذت ، او التي ينوي اتخاذها في تلك الاقطار ، لتمكينهم من العيش في نجوة من التمييز والعسف ، وتقدير عدد اولئك الذين يودون ، او الذين تضطروهم احوالهم ، ان يهاجروا الى فلسطين او الى بلدان اخرى خارج اوروبا .

(٣) سماع آراء شهود من ذوى اللياقة ، والاستنارة بآراء ممثلي العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) و(٢) اعلاه وبغيرها من الامور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصي الى حكومة جلالة وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة ، وايجاد حل دائم لها .

(٤) تقديم اية تواصل اخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة ، قد تكون ضرورية لتلافي الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البند (٢) اعلاه ، عن طريق اتخاذ تدبير علاجي في الاقطار الاوروبية المشار اليها ، او تسهيل الهجرة الى بلاد خارج اوروبا واستيطانها .

هذه هي شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الاصول التي ستتبعها في سياق اضطلاعها بمهامها ، ويباح لها ، اذا راق لها ، ان تعالج ، في آن واحد ، مختلف المهام المنوطة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعى اللجنة الى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها بمنتهى السرعة ، ولا ريب ان اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثاني والثالث من شروط اختصاصها ، كي تعتاط علما وتكون على بينة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب . كما انها ستنظر بعين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في اوروبا ، وفي اية بلاد قابلة للاستيعاب ، وستقدم اللجنة توصيها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، الى ان يصبح بالامكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

ان التوصى التي تقدمها اية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تؤلف الآن ، ستكون ايضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل الى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة ، وفقا للبند الاول والثالث من شروط اختصاصها ، بتحقيق موضعي ، في الاحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، التي يعتقد الآن انها تحد من الهجرة الى فلسطين ، وبعد الاستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود ، تتقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة جلالته ان تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضي ، واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق ايجاد حل يسر ، بدوره ، اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

اما ما يتعلق بفلسطين ، فان من الواضح ان حكومة جلالته لا يمكنها ان تتخلى عن الواجبات والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ، ما دام الانتداب قائما ، وهي تنوي ، وفقا لتعهداتها ، ان تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :-

(١) ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصيها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التوصى المؤقتة التي ستتقدم بها لجنة التحقيق ، ستستقصى ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، امكان استنباط ترتيبات مؤقتة اخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، الى ان يتسنى الوصول الى حل دائم لها .

(٣) ستعد حلا دائما لعرضه على الامم المتحدة ، وسيكون هذا الحل متفقا عليه ، ان امكن .

ان المجلس ليدرك اننا قد ورثنا في فلسطين تراثا شاقا عسيرا ، ومما يزيد الواجب الملقي على عواتقنا تعقيدا التعهدات التي اعطيت في مختلف الاوقات الى سائر الفرقاء ، تلك التعهدات التي نشعر اننا مرتبطون



بشرفنا لتنفيذها . فأى انحراف عنيف ، دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي ، لا يمهّد السبيل الى اتهام حكومة جلّالته بنقض العهود والمواثيق فحسب ، بل يحتمل ان يؤدى الى رد فعل خطير فى جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وان يثير قلقا واسعا لدى فى الهند .

ان حكومة جلّالته مقتنعة بان السبيل الذى تنوى انتهاجه فى القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب ، بل سيكون ، فى نهاية الامر ، افضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ، ولن يضر ، على اى وجه من الوجوه ، بالاجراءات التى ستتخذ بناء على توافى لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق الوصاية التى ستحل محل صك الانتداب الحالى ، وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين .

ان حكومة جلّالته فى انتهاجها هذا المنهج الجديد ، ترغب فى ان توضح بجلاء ان مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التى يمكن حلها عن طريق القوة ، وان كل محاولة يقوم بها اى فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم . فينبغى ان يكون الحل وليد البحث والتوافق ، ولن يسمح ، باى حال من الاحوال ، بفرض حل قسرا .

واننا لواثقون بانه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التى ينبغى ان تعالج بها ، فلن يؤدى ذلك الى ايجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين فحسب ، بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة فى سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام فى ربوع الشرق الاوسط .

واخيرا ، ان اقدام حكومة جلّالته ، وموافقة حكومة الولايات المتحدة ، على معالجة جميع المشكلة التى ولدها الاضطهاد النازى ، لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة انشائية ، وبروح انسانية . بيد انه ينبغى ان اوكد ان هذه المشكلة لا تمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب ، بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريغ كربة هذه الشعوب المتألمة .

واود فى الختام ، ان اضيف الى ما تقدم ، انى كنت طيلة هذه المدة فى تشاور وثيق مع صديقى النبيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذى يهمه امره ، اذ ان وضع فلسطين الانتدابى يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ، ولكنه ايضا على جانب كبير من الاهمية لى ، ذلك ان المشكلة هى ، كما يظهر بجلاء ، مشكلة دولية . وتنوى حكومة جلّالته ان تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتيها كى يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التى تنطوى عليها هذه المشكلة ، ومعالجتها جميعها كمشكلة انسانية عظيمة .

הודעתו של מזכיר המדינה לענייני-חוץ בפרלמנט.

ממשלת הוד רוממותו הקדישה תשומת לב רצינית וממושכת לכל בעיית העדה היהודית, שנתעוררה בתוצאת הרדיפות שרדפוה דנאצים בגרמניה, והתנאים שנשתררו עקב זאת. לדאבותנו, נכון הדבר כי עד-אשר ישתררו תנאים יציבים יותר באירופה, אין לקבוע מה יהיה עתידו של מספר רב של אנשים, בני גזעים רבים, שסבלו מרדיפות אלה. מצוקתם של קרבנות הרדיפות הנאציות, וביניהם היה מספר רב של יהודים, אין דומה לה בתולדות העולם. ממשלת הוד רוממותו נוקטת בכל האמצעים שבידיה בנסותה לשפר את גורלם של האומללים האלה. הבעייה היהודית היא בעייה אנושית גדולה. אין אנו יכולים להשלים עם ההשקפה שיש לגרש את היהודים מאירופה, ולבלי להניח להם לשוב ולחיות במדינות האלה ללא הפלייה ולתרום מכוח-יכולתם ומכשרונם לקימום אירופה ושגשוגה. אפילו נעשה ככל אשר תגיע ידנו מן הבחינה הזאת, עדיין אין בדבר משום פתרון הבעייה כולה.

זה מקרוב נתבענו לאפשר עלייה בקנה-מידה נרחב לפלשתינה (א"י). בעוד אשר פלשתינה (א"י) עשויה לתרום את תרומתה לעניין, אין בה כשהיא לעצמה משום מתן אפשרות מספקת כדי לשור אל כל הבעייה כולה. ממשלת הוד רוממותו משתוקקת לתור אחר כל אפשרות, שתהיה עלולה להביא בתוצאותיה הודמנות תחייה נאותה ליהודים.

בעיית פלשתינה (א"י) כשהיא לעצמה בעייה קשה מאוד. במנדט על פלשתינה (א"י) נדרשת בעלת-המנדט להקל את עליית היהודים ולעודד התיישבות יהודית צפופה על הקרקע, ולהבטיח בו בזמן שלא ייפגעו על-ידי-כך זכויותיהם ומעמדם של חלקי האוכלוסייה האחרים. על ממשלת הוד רוממותו הוטל איפוא חיוב כפול, כלפי היהודים — מזה, וכלפי הערבים — מזה. היעדר הגדרה ברורה כל-שהיא של החיוב הכפול הזה היה סיבתם העיקרית של הלבטים שנתנסתה בהם פלשתינה (א"י) במשך 26 השנים שעברו. ממשלת הוד רוממותו לא חשכה מעצמה כל כאמץ למצוא סידור כל-שהוא שיאפשר ליהודים ולערבים לחיות יחד בשלום, ולשתף פעולה לטובתה של הארץ, אך כל המאמצים האלה היו לשוא. כל סידור שנתקבל על דעתו של צד אחד, פסלו הצד השני כבלתי-מתקבל על הדעת. כלל תולדותיה של פלשתינה (א"י) למן מתן המנדט היו תולדות חיכוך ממושך בין שני הגזעים, שנשתלחה לפרקים למהומות רציניות.

יש להודות בעובדה כי מאז ניתן המנדט אי-אפשר היה למצוא מצע משותף לערבים וליהודים. קשה ליישב את הבדלי הדת והשפה, חיי התרבות והחברה, דרכי המחשבה וההתנהגות. מצד שני, שתי העדות טוענות על פלשתינה (א"י), האחת על יסוד חוקה של אלף שנים, והשנייה על יסוד קשרים היסטוריים בצירוף אל התחייבות לייסד בית יהודי, שניתנה במלחמת העולם הראשונה. החובה שיש להשלימה עתה היא למצוא דרך ליישב את הנפרדות האלה.

זעזועי ההתנגשות נפוצו הרחק מעבר לארץ הקטנה שבה נתעוררו. עניינם של הציונים תומכים חזקים לו בארצות-הברית, בבריטניה הגדולה, בדומיניונים ובמקומות אחרים; הציביליזציה נדהמה למראה סבלותיהם של יהודי אירופה הרדופים בשנים האחרונות. מצד שני, קיבל על עצמו העולם הערבי כולו לתמוך בעניינם של ערביי פלשתינה (א"י), וזה מקרוב נעשה הדבר לעניין הקרוב ללבם של 90 מיליוני אחיהם לדת בהודו. בפלשתינה (א"י) עצמה קרובים הדברים תמיד להתפרצות מהומות מצד העדה האחת או השנייה, ומהומות כאלה אי-אפשר שלא תשתקפנה על פני-מרחב גדול הרבה יותר. מכאן שכל חיפוש אחר פתרון כרוך לא רק בבחינות של יושר ואנושות בלבד, אלא גם בבחינות של ידידות בינלאומית ושלוה ברחבי עולם.

מבחינת הטיפול בשאלת פלשתינה (א"י) קיבלו על עצמן כל המפלגות התחייבויות. מצויות התחייבויות שהוטלו במנדט גופו, ונוספו על אלה ההודעות השונות על המדיניות, שמסרה ממשלת הוד רוממותו במשך 25 השנים האחרונות. וכן התחייבה ממשלת ארצות הברית עצמה לבלי להגיע לכלל הכרעה בעניין, הנוגע לדעתה לעיקר מעמדה של פלשתינה (א"י), בלי להימלך בערבים וביהודים גם יחד הימלכות מלאה.

מתוך התחשבות במצב בכללו ובעובדה שהדבר עורר עניין רב זה בעולם, עניין הנוגע בערבים וביהודים כאחת, החליטה ממשלת הוד רוממותו להזמין את ממשלת ארצות הברית לשתף פעולה אתה ולהושיב ועד חקירה אנגלו-אמריקני משותף, שבו ישבו ראש אנגלי ואמריקני לסירוגים, והוא יבחון את שאלת יהדות אירופה ויסקוד אף בעיית פלשתינה (א"י) סקירה נוספת לאור הבחינה ההיא. שמח אני שיש בידי להודיע לבית הזה כי ממשלת ארצות הברית נענתה להזמנה.



פרטי סמכותו של ועד החקירה, שעליהם הסכימו ממשלת ארצות-הברית וממשלת הוד רוממותו, הם: —

- (א) לבחון את התנאים המדיניים, הכלכליים והחברתיים בפלשתינה (א"י), כפי שהם משפיעים על בעיית עלייתם של היהודים לארץ והתיישבותם בה, ועל רווחתם של העמים היושבים בה עתה.
- (ב) לבחון את מצבם של היהודים באותן מדינות אירופה, שבהן היו לקרבנות רדיפותיהם של נאצים ופשיסטים, ואת האמצעים המעשיים שנקטו — או שחושבים לנקוט בהם — באותן מדינות, כדי לאפשר להם לחיות ללא הפלייה דיכויו, ולאמוד את מספרם של אלה הרוצים — או שמצבם ידחוק בהם — להגר לפלשתינה (א"י) או למדינות אחרות מחוץ לאירופה.
- (ג) לשמוע את הוות'דעותיהם של עדים מוסמכים ולהימלך בנציגי ערבים ויהודים בדבר בעיותיה של פלשתינה (א"י), כפי שמשפיעים על בעיות אלה תנאים, הכפופים לחקירות הנזכרות בפסקה (א) ובפסקה (ב) לעיל, ועובדות ונסיבות אחרות הנוגעות בדבר, ולהמליץ בפני ממשלת הוד רוממותו וממשלת ארצות-הברית על טיפול-ביניים בבעיות אלה וגם על פתרון מתמיד.
- (ד) להמליץ בפני ממשלת הוד רוממותו וממשלות ארצות הברית אותן המלצות אחרות, העשויות להיות נחוצות לצרכי הרגע, שמקורם בתנאים, הכפופים לחקירה לפי פסקה (ב) לעיל, כדי לפעול פעולות תקונה במדינות אירופה הנדונות, או כדי להמציא אפשרויות הגירה למדינות שמחוץ לאירופה ואפשרויות התיישבות בהן.

אלה הם פרטי סמכותו של הוועד. דרך עבודתו של הוועד תיקבע בידי הוועד עצמו, והוא יהיה רשאי ייחשוב כי מן הראוי לעשות כן, לטפל בבת אחת בעניינים השונים שבסמכותו, באמצעות ועדי-משנה. הוועד יבקש לטפל בעניינים, המרומזים בפירוט סמכותו, במהירות הגדולה ביותר. יש להניח כי במלאו אחר פרטי סמכותו, הרשומים בפסקה השנייה ובפסקה הרביעית לעיל, ינקוט הוועד באותם צעדים, שיהיה עשוי לראותם נחוצים, כדי ללמד לדעת את טיבה ושיעור גדלה של הבעייה שנוצרה עקב המלחמה. הוא יתן את דעתו גם על בעיית ההתיישבות באירופה ועל מדינות-תפוצה אפשריות. לאור החקירות האלה ימליץ הוועד בפני שתי הממשלות דרכי הטיפול בבעייה בינתיים, עד-אשר אפשר יהיה להציע פתרון מתמיד לאורגן הנאות של האומות המאוחדות. המלצותיו של ועד-חקירה מעין זה שיתכונן עתה תסייענה סיוע עצום גם בפתרון בעייתה של פלשתינה (א"י). התאם לפסקה הראשונה ולפסקה השנייה של פירוט סמכותו יבחון הוועד — במקום — את התנאים המדיניים, הכלכליים והחברתיים, שסבורים בהם עתה כי הם מצמצמים את העלייה לפלשתינה (א"י), ולאחר שיימלך בנציגי ערבים ויהודים, יציע הצעות בדבר הטיפול בבעיות האלה. ממשלת הוד רוממותו תהיה צריכה גם לפעול פעולה זו להבטיח סידור-ביניים כל-שהוא, שיניח את הדעת, וגם לתכן מדיניות מתמדת שתחול לאחר-מכן. חקירה זו על את מציאות הפתרון, ודבר זה מצדו יקל את הסידור הדרוש כדי להפקיד את פלשתינה (א"י) בידי נאמנים.

ואשר לפלשתינה (א"י), ברי שאין ממשלת הוד רוממותו יכולה לפטור את עצמה מחובותיה ומאחריותה המנדט, כל זמן שהמנדט נמשך תולך. היא מתכוונת לטפל בשאלה — בהתאם להתחייבויותיה — בשלוש גות: —

- (א) היא תימלך בערבים לשם סידור שיבטיח כי עד שתתקבלנה המלצות-הביניים, שעליהן ימליץ ועד-החקירה, בענין זה, לא תיפסק העלייה היהודית כדי מידת השיעור החדשי הנוכחי.
- (ב) לאחר שתעין בהמלצות-הביניים של ועד-החקירה, תתור — יחד עם הצדדים הנוגעים בדבר — אחר אפשרות תיכון סידורים זמניים אחרים לטפל בבעיית פלשתינה (א"י), עד שאפשר יהיה להגיע לידי פתרון מתמיד של בעייה זו.

(ג) תכין פתרון מתמיד, שיוצע לאומות המאוחדות, ואם יהיה אפשר — פתרון מכלל הסכם.

הבית יתן דעתו על-יכך כי בפלשתינה (א"י) ירשנו מורשה קשה ביותר, ותפקידנו נסתבך עוד יותר מתחייבויות, שניתנו בזמנים שונים לצדדים שונים, ולעמוד בהן אנו חושבים לעצמנו לחובת-כבוד. סטייה נמהרת כל-שהיא ללא הימלכות מספקת יהיה בה לא רק משום פתיחת פתח להאשים את ממשלת הוד רוממותו בהפרת אימונים, אלא שקרוב לוודאי כי תהיה עשויה להביא לידי תגובות רציניות בכל רחבי המזרח תיכון ולעורר בהודו חרדה שתתפשט למרחקים.



ממשלת הוד רוממותו סבורה כי הדרך שבה היא מתכוונת ללכת בעתיד הקרוב לא זו בלבד שהיא תואמת את חיוביה, אלא שבסופו של דבר מחייבת אותה גם טובת ענייניהם של שני הצדדים. בשום פנים לא תפגע דרך זו לרעה בפעולה שצריך יהיה לנקוט בה לפי המלצותיו של ועדה-החקירה, ולא בתנאי הסכם הנאמנות, שיבואו במקומו של המנדט, והם שיכוונו איפוא לבסוף את המדיניות אשר תונהג לגבי פלשתינה (א"י).

בנקטה בגישה חדשה זו רוצה ממשלת הוד רוממותו להעמיד את הדברים על ברירותם, כי בעייתה של פלשתינה (א"י) אינה מן העניינים העשויים להתיישב בכוח-הזרוע, וכי ינהגו מנהג תקיף בכל נסיון לעשות כן, שינסה צד כל-שהוא. הבעייה צריכה להתיישב מתוך דיון וריצוי, ואין כל כוונה להניח כפיית מוצא באמצעות התנגשות אלימה. מובטחנו כי אם יתנו ערבים ויהודים את דעתם על הבעייה מתוך השרייה נכונה, לא בלבד שיימצא פתרון לשאלת פלשתינה (א"י), פתרון שיהיה בו משום צדק ביחס לשני הצדדים כאחד, אלא שתיתרם תרומה גדולה ליציבות ולשלום במזרח התיכון.

לבסוף, יזמתה של ממשלת הוד רוממותו והסכמתה של ממשלת ארצות-הברית לשתף פעולה בטיפול בכלל הבעייה, שנוצרה עקב התקפנות הנאצית, הינן אות חותך כי תקיפות הן בהחלטתן לטפל בבעייה בדרך קונסטרוקטיבית וברוח אנושית. אבל רואה אני חובה לעצמי להדגיש כי הבעייה אינה בעייה שניתן לטפל בה רק מבחינת פלשתינה (א"י): היא מחייבת מאמץ משותף של המעצמות להקל ממצוקתם של העמים הסובלים האלה. עם הסיום רוצה אני להוסיף כי במשך כל הזמן נמלכנו, ידידי המכובד מאוד מזכיר המדינה לענייני המושבות ואני, הימלכות הדוקה ביותר בעניין זה, שהוא נוגע בו, הואיל ומעמדה המנדטורי של פלשתינה (א"י) מעמיד את שטח-הארץ שהוא בגדר העניינים שמשרד המושבות אחראי להם, ובו בזמן הוא גם מן העניינים שאני מקדיש להם תשומת לב רבה, שכן ברור הדבר כי הבעייה היא בעייה בינלאומית. ממשלת הוד רוממותו מתכוונת לכך שגם להבא יטופל בבעייה מתוך שיתוף-פעולה הדוק בין שתי מחלקותינו, כדי שיתואמו בעייתה של פלשתינה (א"י) בפרט העניינים הבינלאומיים המקיפים יותר — הכרוכים בה — בכלל, וכדי שיטופל בהם בכללם כבעייה אנושית גדולה.



This enquiry will facilitate the finding of a solution which will in turn facilitate the arrangements for placing Palestine under trusteeship.

So far as Palestine is concerned it will be clear that His Majesty's Government cannot divest themselves of their duties and responsibilities under the Mandate while the Mandate continues. They propose, in accordance with their pledges, to deal with the question in three stages:—

(i) they will consult the Arabs with a view to an arrangement which will ensure that, pending the receipt of the ad interim recommendations which the Committee of Enquiry will make in the matter, there is no interruption of Jewish immigration at the present monthly rate.

(ii) After considering the ad interim recommendations of the Committee of Enquiry, they will explore, with the parties concerned, the possibility of devising other temporary arrangements for dealing with the Palestine problem until a permanent solution of it can be reached.

(iii) They will prepare a permanent solution for submission to the United Nations and if possible an agreed one.

The House will realise that we have inherited, in Palestine, a most difficult legacy and our task is greatly complicated by undertakings, given at various times to various parties, which we feel ourselves bound to honour. Any violent departure without adequate consultation would not only afford ground for a charge of breach of faith against His Majesty's Government but would probably cause serious reactions throughout the Middle East, and would arouse wide-spread anxiety in India.

His Majesty's Government are satisfied that the course which they propose to pursue in the immediate future is not only that which is in accordance with their obligations but is also that which, in the long view, is in the best interests of both parties. It will in no way prejudice either the action to be taken on the recommendations of the Committee of Enquiry or the terms of the Trusteeship Agreement, which will supersede the existing Mandate and will therefore control ultimate policy in regard to Palestine.

His Majesty's Government, in making this new approach, wish to make it clear that the Palestine problem is not one which can be settled by force and that any attempt to do so by any party will be resolutely dealt with. It must be settled by discussion and conciliation and there can be no question of allowing an issue to be forced by violent conflict.

We have confidence that if this problem is approached in the right spirit by Arabs and Jews not only will a solution be found to the Palestine question, just to both parties, but a great contribution will be made to stability and peace in the Middle East.

Finally, the initiative taken by His Majesty's Government and the agreement of the United States Government to co-operate in dealing with the whole problem created by Nazi aggression, is a significant sign of their determination to deal with the problem in a constructive way and a humanitarian spirit. But I must emphasise that the problem is not one which can be dealt with only in relation to Palestine: it will need a united effort by the Powers to relieve the miseries of these suffering peoples.

I would add in conclusion that throughout there has been the closest consultation between my Right Honourable Friend the Secretary of State for the Colonies and myself in this matter which concerns him since the Mandatory status of Palestine brings that territory within the responsibility of the Colonial Office but which is also of deep concern to me since the problem is clearly an international problem. It is the intention of His Majesty's Government that the problem shall continue to be handled in close collaboration between our two departments in order that the particular question of Palestine and the wider international issues which are involved may be harmonized and treated as a whole as a great human problem.

of policy which have been made by His Majesty's Government in the course of the last twenty-five years. Further, the United States Government themselves have undertaken that no decision should be taken in respect to what, in their opinion, affects the basic situation in Palestine without full consultation with both Arabs and Jews.

Having regard to the whole situation and the fact that it has caused this world-wide interest which affects both Arabs and Jews, His Majesty's Government decided to invite the Government of the United States to co-operate with them in setting up a joint Anglo-American Committee of Enquiry, under a rotating Chairmanship, to examine the question of European Jewry and to make a further review of the Palestine problem in the light of that examination. I am glad to be able to inform the House that the Government of the United States have accepted this invitation.

The terms of reference that have been agreed between the United States Government and His Majesty's Government are as follows:

(1) To examine political, economic and social conditions in Palestine as they bear upon the problem of Jewish immigration and settlement therein and the well-being of the peoples now living therein.

(2) To examine the position of the Jews in those countries in Europe where they have been the victims of Nazi and Fascist persecution, and the practical measures taken or contemplated to be taken in those countries to enable them to live free from discrimination and oppression and to make estimates of those who wish or will be impelled by their conditions to migrate to Palestine or other countries outside Europe.

(3) To hear the views of competent witnesses and to consult representative Arabs and Jews on the problems of Palestine as such problems are affected by conditions subject to examination under paragraph (1) and paragraph (2) above and by other relevant facts and circumstances, and to make recommendations to His Majesty's Government and the Government of the United States for an interim handling of these problems as well as for their permanent solution.

(4) To make such other recommendations to His Majesty's Government and the Government of the United States as may be necessary to meet the immediate needs arising from conditions subject to examination under paragraph (2) above, by remedial action in the European countries in question or by the provision of facilities for emigration to and settlement in countries outside Europe.

Those are the terms of reference. The procedure of the Committee will be determined by the Committee themselves and it will be open to them, if they think fit, to deal simultaneously through the medium of sub-committees with their various terms of reference.

The Committee will be invited to deal with the matters referred to in their terms of reference with the utmost expedition. In complying with the second and fourth paragraphs of their terms of reference, the Committee will presumably take such steps as they consider necessary in order to inform themselves of the character and magnitude of the problem created by the war. They will also give consideration to the problem of settlement in Europe and to possible countries of disposal. In the light of their investigations they will make recommendations to the two Governments for dealing with the problem in the interim until such time as a permanent solution can be submitted to the appropriate organ of the United Nations.

The recommendations of a Committee of Enquiry such as will now be set up will also be of immense help in arriving at a solution of the Palestine problem. The Committee will, in accordance with the first and third paragraphs of their terms of reference, make an examination on the spot of the political, economic and social conditions which are at present held to restrict immigration into Palestine and, after consulting representative Arabs and Jews, submit proposals for dealing with these problems. It will be necessary for His Majesty's Government both to take action with a view to securing some satisfactory interim arrangement and also to devise a policy for permanent application thereafter.

PARLIAMENTARY STATEMENT BY THE SECRETARY OF STATE FOR
FOREIGN AFFAIRS ON THE 13th NOVEMBER, 1945.

His Majesty's Government have been giving serious and continuous attention to the whole problem of the Jewish community that has arisen as a result of Nazi persecution in Germany, and the conditions arising therefrom.

It is unfortunately true that until conditions in Europe become stable the future of a large number of persons of many races, who have suffered under this persecution, cannot finally be determined. The plight of the victims of Nazi persecution, among whom were a large number of Jews, is unprecedented in the history of the world. His Majesty's Government are taking every step open to them to try to improve the lot of these unfortunate people. The Jewish problem is a great human one. We cannot accept the view that the Jews should be driven out of Europe and should not be permitted to live again in these countries without discrimination and contribute their ability and talent towards rebuilding the prosperity of Europe. Even after we have done all we can in this respect it does not provide a solution of the whole problem.

There have recently been demands made upon us for large scale immigration into Palestine. Palestine, while it may be able to make a contribution, does not by itself provide sufficient opportunity for grappling with the whole problem. His Majesty's Government are anxious to explore every possibility which will result in giving the Jews a proper opportunity for revival.

The problem of Palestine is itself a very difficult one. The Mandate for Palestine requires the Mandatory to facilitate Jewish immigration and to encourage close settlement by Jews on the land, while ensuring that the rights and position of other sections of the population are not prejudiced thereby. His Majesty's Government have thus a dual obligation, to the Jews on the one side and to the Arabs on the other.

The lack of any clear definition of this dual obligation has been the main cause of the trouble which has been experienced in Palestine during the past twenty-six years. His Majesty's Government have made every effort to devise some arrangement which would enable Arabs and Jews to live together in peace and to co-operate for the welfare of the country, but all such efforts have been unavailing. Any arrangement acceptable to one party has been rejected as unacceptable to the other. The whole history of Palestine since the Mandate was granted has been one of continual friction between the two races, culminating at intervals in serious disturbances.

The fact has to be faced that since the introduction of the Mandate it has been impossible to find common ground between the Arabs and the Jews. The differences in religion and in language, in cultural and social life, in ways of thought and conduct, are difficult to reconcile. On the other hand, both communities lay claim to Palestine, one on the ground of a millenium of occupation and the other on the ground of historic association coupled with the undertaking given in the first World War to establish a Jewish Home. The task that has to be accomplished now is to find means to reconcile these divergencies.

The repercussions of the conflict have spread far beyond the small land in which it has arisen. The Zionist cause has strong supporters in the United States, in Great Britain, in the Dominions and elsewhere; civilisation has been appalled by the sufferings which have been inflicted in recent years on the persecuted Jews of Europe. On the other side of the picture, the cause of the Palestinian Arabs has been espoused by the whole Arab world and more lately has become a matter of keen interest to their ninety million co-religionists in India. In Palestine itself, there is always serious risk of disturbances on the part of one community or the other, and such disturbances are bound to find their reflection in a much wider field. Considerations not only of equity and of humanity but also of international amity and world peace are thus involved in any search for a solution.

In dealing with Palestine all parties have entered into commitments. There are the commitments imposed by the Mandate itself, and in addition the various statements

PALESTINE



PARLIAMENTARY STATEMENT

BY THE

SECRETARY OF STATE

FOR

FOREIGN AFFAIRS

ON

PALESTINE.

SP.
D5
119.7
B488
1945
FAC



No. 9 of 1945.